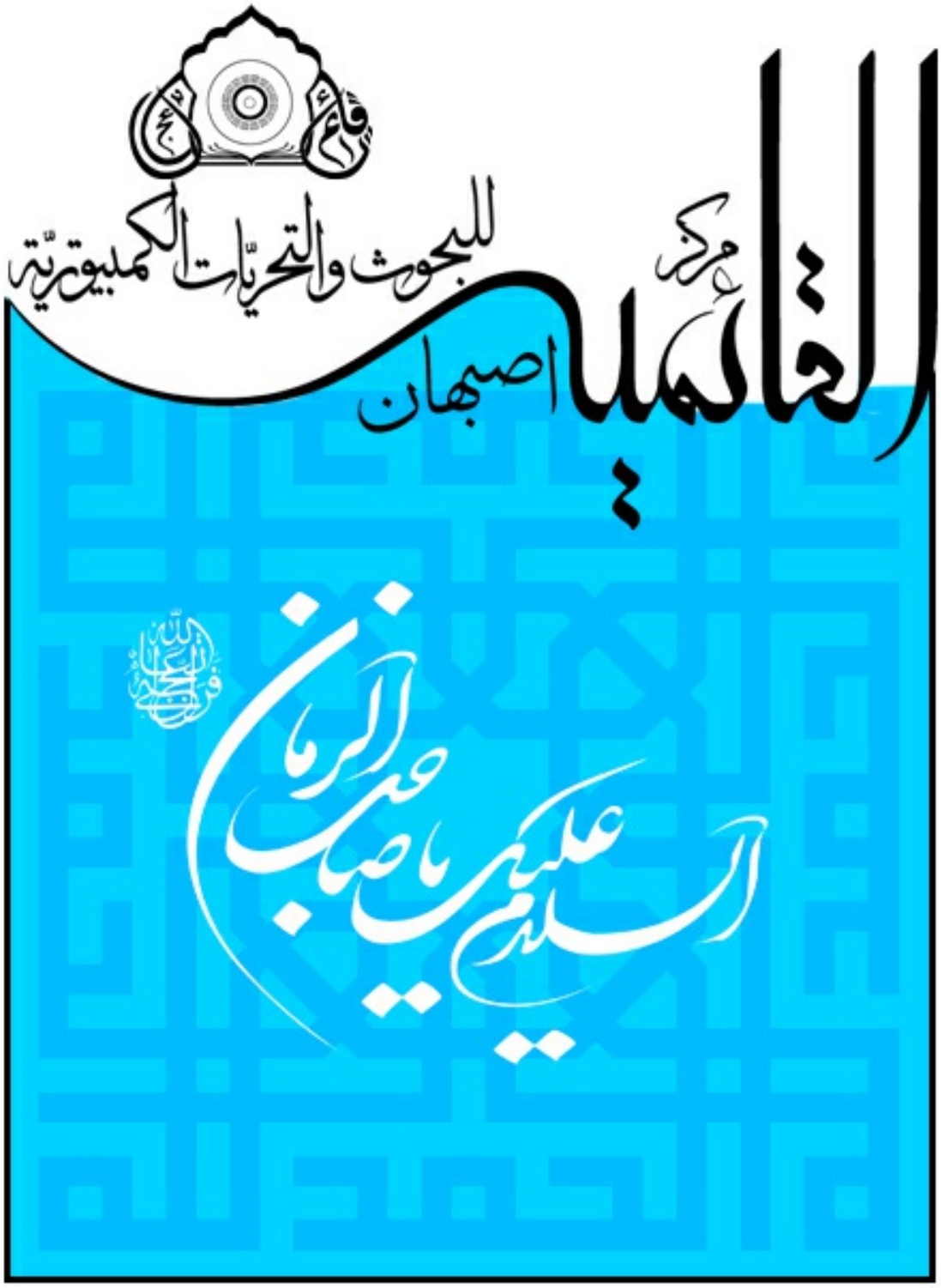

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

جلاء البصر

لمن يتولى الأئمة الاثنى عشر

الشيخ فرج الله الصباغ الكبابي

بسم الله الرحمن الرحیم

جلاء البصر لمن يتولي الايمه الاثني عشر عليهم السلام

كاتب:

آيت الله العظمي لطف الله صافي گلپايگاني

نشرت في الطباعة:

دفتر آيت الله لطف الله صافي گلپايگاني

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس 5

جلاءالبصر لمن يتولي الايمه الاثني عشر عليهم السلام 6

اشارة 6

اشارة 7

المقدّمة 11

أمّا الأحاديث 21

أمّا الكلام في أسنادها 29

متون الأحاديث 37

ما يصحّ أن يقال في توجيه هذه الأحاديث 45

مصادر التحقيق 53

الفهرس 61

آثار سماحة آية الله العظمي الصافي الگلپايگاني مدّ ظلّه الوارف 63

تعريف مركز 70

جلاء البصر لمن يتولي الايمه الاثني عشر عليهم السلام

اشارة

سرشناسه:صافي گلپايگاني، لطف الله، 1298 -

عنوان و نام پديدآور:جلاءالبصر لمن يتولي الايمه الاثني عشر عليهم السلام/ لطفالله صافي الگلپايگاني مدظله الشريف.

مشخصات نشر:قم: مكتب تنظيم و نشر آثار آيت الله صافي گلپايگاني دام ظله، 1437 ق.= 1395.

مشخصات ظاهري:53 ص.؛ 5/14 × 5/21 س م.

شابك:25000 ريال 978-600-7854-32-7 :

وضعيت فهرست نويسي:فيپا

يادداشت:عربي.

يادداشت:كتابنامه.

يادداشت:نمايه.

موضوع:ائمه اثناعشر

موضوع:Imams (Shiites)

موضوع:ائمه اثناعشر -- احاديث

موضوع:Imams (Shiites) -- Hadiths

موضوع:امامت -- دفاعيه ها

موضوع:Imamate -- Apologetic works

رده بندي كنگره:BP36/5/ص25ج8 1395

رده بندي ديويي:297/95

شماره كتابشناسي ملي:4502773

اطلاعات ركورد كتابشناسي:فيپا

اشارة

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: 2

جلاء البصر لمن يتولّي الأئمّة الاثني عشر(عليهم السلام)

الفقيه الكبير المرجع الديني الأعلي سماحة آية الله العظمي الشيخ لطف الله الصافي الگلپايگاني (مدّ ظلّه الشريف)

ص: 4

المقدّمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

يتناول كتاب جلاء البصـر لمن يتولّي الأئمّة الاثني عشر(عليهم السلام) عدداً من الروايات الّتي تُوهّم أنّ عدد الأئمّة (عليهم السلام) ثلاثة عشـر إماماً. وكان هذا الموضوع قد ورد ضمن أسئلة وُجّهت إلي آية الله العظمي الگلپايگاني(قدس سره) فأوكل سماحته حلّ هذا المعضل إلي كاتب هذه المقالة.

وقد جاءت المقالة في أربعة أقسام:

القسم الأوّل: يتناول الأخبار الّتي تُوهّم عدم موافقتها لتلك الأخبار الصحيحة والجمع عليها.

القسم الثاني: حول أسنادها.

القسم الثالث: حول نصوصها.

القسم الرابع: حول ما يصحّ أن يُقال في تأويلها والجمع بينها وبين غيرها من أحاديثنا المتواترة الموافقة لما استقرّ عليه مذهب أهل

البيت(عليهم السلام) وشيعتهم الطائفة المحقّة الإثني عشريّة.((1))

بعد أن يقوم المؤلّف بإيراد توضيحٍ علميّ وفنّيّ حول أسناد تلك الروايات ونصوصها ودلالتها، يستنتج أنّها حتّي وإن كانت واضحة وصريحة، فإنّها ساقطة من الاعتبار، إذ تدحضها أحاديث متواترة تروي عن طريق الشيعة والسنّة وتؤكّد أنّ عدد الأئمّة الأطهار اثنا عشر إماماً.

وبالإضافة إلي ذلك فإنّ كتاب جلاء البصر يدحض كلّ هذه الاحتمالات والتوهّمات، ويثبت أنّه حتّي الروايات الّتي تُوُهِّمَ أنّظاهرها علي كون الأئمّة الأطهار ثلاثة عشر إماماً، فإنّها عند إعادة نظرة أدقّ تدلّ علي أنّ الأئمّة اثنا عشر(عليهم السلام) لا أكثر.

1- ([1]) من نصّ الكتاب.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام علي سيّد الأوّلين والآخرين أبي القاسم محمد المصطفي وآله الطاهرين، حجج الله علي الخلق أجمعين.

يرد في كلّ يوم من شتّي أقطار العالم الإسلامي علي بعض فقهاء العصر ومراجع الشيعة – ممّن لا يرتضي التصريح باسمه الشريف((1)) – عشرات من المسائل والاستفتاءات حول المعارف الإسلاميّة والمفاهيم الدينيّة، والفروع الشرعيّة العمليّة وغيرها، بل قد تنوف في بعض الأيّام علي المائة، فيتصدّي – مدّ ظلّه – للإجابة عليها، مع ما هو عليه من الأعمال المرهقة المتعلّقة بالحوزات العلميّة والجامعات الدينيّة وبخاصّة جامعة قم الإسلاميّة الكبري من إدارة شؤونها، والقيام فيها بمهامّ التدريس العالي، وإلقاء المحاضرات العلميّة يوميّاً علي مجموعة كبيرة من

1- ([1]) المقصود: هو المرجع الدينيّ الأعلي آية الله العظمي السيّد محمد رضا الموسوي الگلپايگاني(قدس سره)، الّذي خسرت الأُمّة بفقدها أحد الأفذاذ والأركان، والّذي كان مثلاً للتواضع وإنكار الذات، فكان يقوم بأعمال عديدة وكبيرة ولا يرضي بذكر اسمه بالمدح والثناء. تغمّده الله برحمته الواسعة وأعلي مقامه.

فضـلاء الحوزة، الّذين يحضرون مجلس بحثه للاستفادة من علمه الغزير وتحقيقاته القيّمة، بالإضافة إلي نشاطه في خدمة العلم والدين، عن طريق تأسيس المشاريع العلميّة والدينيّة، كالمدارس والمساجد والمكتبات العامّة، وتشجيع القائمين بأمثال هذه المشاريع مادّياً ومعنوياً.

يضاف إلي كلّ ما تقدّم تصدّيه لإرسال المبلّغين إلي شتّي الأنحاء من المدن والقري، وإنشاء مستشفيً ضخم مجهّز.

هذا بعض ما يقوم به ذلك الرجل الكبير الرائد، الّذي لا يحبّأن يذكر اسـمه الشـريف حياءاً واسـتخفاءً، ولأنّه يسـتقلّ ذلك كلّه في جنب الله تعالي، أطال الله بقاءه، فقد أصبح بنعمة الله تعالي عَلَماً هادياً، ونجماً لامِعاً يهتدي به المؤمنون.

وممّا ورد من الأسئلة علي سماحته في هذه الأيّام، السؤال التالي:

ما وجه الجمع بين طائفـة من الأحاديث الّتي تدلّ بظاهرها علي كون الأئمّة الاثني عشـر من ذريّة رسول الله، أو من ولده، أو من ولده وولد عليّ، أو من ولـد عليّ وفاطمـة(عليهم السـلام)، مـع غيرهـا من الأخبـار المتواترة الّـتي اتّفق عليهـا الكـلّ في كون الأئمّـة مع مولانـا أمير المؤمنين(عليهم السلام) اثني عشر، وأنّ أحد عشر منهم من ولد رسول الله(صلي الله عليه و آله و سلم)فهل يمكن الجمع

بينهما علي نحو صحيح عرفي، أم يجب طرح الطائفة الأُولي وعدم الاعتداد بها؟

فأمرني بالإجابة عن هذا السؤال وحلّ معضلاته، ودَفعِ ما ربّما يُتوهَّم ترتّبه علي ذلك من الإشكال.

وإنّني امتثالاً لأمره الشريف أتصدّي للإجابة عليه، متوكّلاً علي الله تعالي ومستعيناً به، فأقول:

اعلم أنّ الأخبار المتواترة الدالّة علي أنّ الأئمة اثنا عشر مأثورة عن النبيّ وأهل بيته(عليهم السلام) من طرق الفريقين.

وقد أخرج كثيراً منها جمع من أكابر علماء العامّة، كأحمد بن حنبل في مسنده من خمس وثلاثين طريقاً، والبخاري ومسلم في الصحيحين، والترمذي، وأبي داود، والطيالسي، والخطيب، وابن عساكر، والحاكم، وابن الديبع، والسيوطي، والمتّقي، والبغوي، وابن حجر، والحميدي، والطبراني، والشيخ منصور علي ناصف، وأبي يعلي والبزّاز وغيرهم.((1))

1- ([1]) يراجع: أحمد بن حنبل، مسند، ج1، ص398؛ ج5، ص85 - 108؛ البخاري، صحيح، ج8، ص127؛ مسلم النيسابوري، صحيح، ج6، ص3 - 4؛ أبو داود السجستاني، سنن، ج2، ص309؛ الترمذي، سنن، ج3، ص340؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك، ج3، ص617 - 618؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص124، رقم 516؛ج14، ص353 - 354، رقم 7673؛ القندوزي، ينابيع المودّة، ج2، ص87، ح 174، ص314 - 315، ح 905 - 908؛ ج3، ص249، ح 44.

وقد صـنّف محمد معين السندي – من علماء الجمهور – كتاباً في هذه الأحاديث سمّاه: مواهب سيّد البشر في أحاديث الأئمّة الاثني عشر كما قد روي هذه الأحاديث جمع من الصحابة:

1. كأمير المؤمنين عليّ(عليه السلام).

2. وسيّدة نساء العالمين فاطمة الزهراء ٰ.

3. والحسن(عليه السلام).

4. والحسين(عليه السلام).

5. وعبد الله بن مسعود.

6. وأبي جحيفة.

7. وأبي سعيد الخُدري.

8. وسلمان الفارسي.

9. وأنس بن مالك.

10. وأبي هريرة.

11. وواثلة بن الأسقع.

12. وعمر بن الخطّاب.

13. وأبي قتادة.

14. وأبي الطفيل.

15. وشفيّ الأصبحي.

16. ومكحول.

17. وعبد الله بن عمر.

18. وعبد الله بن أبي أوفي.

19. وعمّار بن ياسر.

20. وأبي ذرّ.

21. وحذيفة بن اليمان.

22. وجابر بن عبد الله الأنصاري.

23. وعبد الله بن عبّاس.

24. وحذيفة بن أُسيد.

25. وزيد بن أرقم.

26. وسعد بن مالك.

27. وأسعد بن زرارة.

28. وعِمران بن حصين.

29. وزيد بن ثابت.

30. وعائشة.

31. وأُمّ سلمة.

32. وأبي أيّوب الأنصاري.

33. وجابر بن سمرة.

34. وأبي أُمامة.

35. وعثمان بن عفّان.

36. وعبد الله بن عمرو بن العاص.((1))

وهذه الأخبار علي طائفتين:

فطائفة منها ليس فيها إلّا التصريح بأنّ الخلفاء والأئمّة اثنا عشر.

والطائفة الأُخري تتضمّن أسماء الإثني عشر بعضهم أو جميعهم.

ثمّ إنّ هذه الأخبار حسب استقصائنا الناقص بلغت قريباً من الثلاثمائة حديثاً، والأخبار الدالّة علي أنّ أمير المؤمنين عليّاً(عليه السلام) أوّل الأئمّة(عليهم السلام) تزيد

1- ([1]) يراجع في ذلك الكتب الّتي أشرنا إليها من كتب أهل السنّة، وجوامع حديث الشيعة ومؤلّفاتهم في هذا الموضوع، كالصراط المستقيم إلي مستحقّي التقديم، في ثلاثة أجزاء، وإثبات الهداة في سبعة أجزاء، وكفاية الأثر، ومقتضب الأثر، والمناقب لابن شهر آشوب، وبحار الأنوار، والعوالم، والعمدة لابن البطريق، وكتابنا منتخب الأثر.

علي ذلك بكثير، منها ما ينوف علي المائة وثلاثين حديثاً، من جملة الأحاديث الدالّة علي أنّ الأئمّة اثنا عشـر، حسب البيان المتقدّم، فضلاً عن غيرها((1))، فلو وجد حديث لا يتوافق مع ظاهر هذه الأحاديث المتواترة وجب تأويله إن أمكن، وإلّا فيطرح ولا ريب في ذلك.

وبعد هذه المقدّمة نطرق باب الدراسة والتحليل لهذه الطائفة من الأخبار؛ حتّي يسـتبين الحقّ فيها، ويظهر المراد منها، ودراسـتنا هذه تدور حول أربع جهات:

الأُولي: حول الأحاديث الّتي تُوهِم عدم موافقتها لتلك الأخبار الصحيحة، والمجمع عليها.

الثانية: حول أسنادها.

الثالثة: حول متونها.

الرابعة: حول ما يصحّ أن يقال في تأويلها، والجمع بينها وبين غيرها من أحاديثنا المتواترة الموافقة لِما اسـتقرّ عليه مذهب أهل البيت(عليهم السلام)، وشيعتهم الطائفة المحقّة الإثني عشريّة، إن رأينا في هذه الأحاديث تعارضاً مع غيرها من الأخبار.

1- ([1]) إن شئت التثبّت في ذلك فراجع: بحار الأنوار، وإثبات الهداة، والصراط المستقيم.

أمّا الأحاديث

فمنها: ما رواه شيخنا ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني(قدس سره) عن محمد بن يحيي، عن عبد الله بن محمد الخَشّاب، عن ابن سنـاعَة، عن عليّ بن الحسن بن رباط، عن ابن أُذينة، عن زُرارة، قال: سمعت أبا جعفر(عليه السلام) يقول: «الْإِثْنَا عَشَرَ الْإِمَامُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ(عليهم السلام) كُلُّهُمْ مُحَدَّثٌ، مِنْ وُلْدِ رَسُولِ الله(صلي الله عليه و آله و سلم) وَمِنْ وُلْدِ عَلِيٍّ، وَرَسُولُ الله وَعَلِيٌّ هُمَا الْوَالِدَانِ ... » الحديث.((1))

ومنهـا: ما رواه الكليني(قـدس سـره) أيضاً عن أبي عليّ الأشـعري، عن الحسن بن عُبَيـد الله، عن الحسن بن موسـي الخشّاب، عن عليّ بن سماعـة، عن عليّ بن الحسن بن رباط، عن ابن أُذينـة، عن زرارة قال: سـمعتُ أبا جعفر(عليه السـلام) يقول: «الْإِثْنَا عَشَرَ إِمَامٌ((2)) مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ(عليهم السلام) كُلُّهُمْ مُحَدَّثٌ مِنْ وُلْدِ رَسُولِ الله(صلي الله عليه و آله و سلم) وَوُلْدِ عَلِيِّ بْنِ أبي طَالِبٍ، فَرَسُولُ الله(صلي الله عليه و آله و سلم) وَعَلِيٌّ(عليه السلام) هُمَا الْوَالِدَانِ».((3))

1- ([1]) الكليني، الكافي، ج1، ص531، باب ما جاء في الإثني عشر والنصّ عليهم(عليهم السلام)، ح 7.

2- ([2]) كذا في الأصل، والظاهر (الإثنا عشر إماماً).

3- ([3]) الكليني، الكافي، ج1، ص533، ح 14.

ومنها: ما أخرجه ثقة الإسلام الكليني(قدس سره)، عن محمد بن يحيي، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن أبي سعيد العصفوري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر(عليه السلام) قال: «قَالَ رَسُولُ الله(صلي الله عليه و آله و سلم):

إِنِّي وَإِثْنيَ عَشَرَ مِنْ وُلْدِي وَأَنْتَ يَا عَلِيُّ زِرُّ((1)) الْأَرْضِ، يَعْنِي

ص: 16

1- ([4]) كذا في النسخة المطبوعة الموجودة عندنا، قال في القاموس المحيط: رزّت الجرادة وترزّ: غرزت ذنبها في الأرض لتبيض كأرزّت، والرجل طعنه، والباب أصلح عليه الرزّة، وهي حديدة يدخل فيها القفل، والشيء في الشيء أثبته. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج2، ص176. وقال العلّامة المجلسي(رحمة الله) في مرآة العقول: فقوله: «يعني أوتادها» كلام أبي جعفر(عليه السلام) أو بعض الرواة، والمعني: أنّه شبّههم(عليهم السلام) بالرزّ الّذي هو سبب استحكام الأرض وشدّها وإغلاقها، كذلك هم في الأرض بمنزلة الجبال الّتي هي أوتاد الأرض بالنسبة إليها، فقوله: «جبالها» عطف بيان للأوتاد، كما قال تعالي: (وَالْجِبَالَ أَوْتَاداً) (النبأ، 7). وفي الغيبة: «وجبالها» كما في بعض نسخ الكتاب، وهو أظهر، فيكون عطفاً علي «رزّ» من كلام الرسول، أو علي أوتادها، فيكون من كلام الإمام(عليه السلام)، والأوّل علي هذا أصوب. المجلسي، مرآة العقول، ج6، ص232 - 233. وفي بعض النسخ: «زرّ الأرض» بتقديم الزاء علي الراء المهملة، كما ضبطه في الوافي، ولعلّ هذا هو الأظهر والأبلغ لبيان المراد. قال في القاموس المحيط: الزرّ - بالكسر- الّذي يوضع في القميص (ج) أزرار، وزرور، وعظم تحت القلب، وهو قوامه. انتهي. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج2، ص38. [فعلي هذا أُطلق عليهم ذلك لأنّهم قوام الأرض، فلا تقوم إلّا بهم، ولو بقيت الأرض بغير حجّة لساخت بأهلها، كما لا يقوم أمر أهل الأرض إلّا بهم، واتّباع آثارهم والاقتداء بهم، والاهتداء بهداهم(عليهم السلام)، قد ثبت ذلك بالروايات والنصوص الكثيرة، ويظهر من بعض الأخبار المخرجة من طرق أهل السنّة أيضاً أنّ أمير المؤمنين(عليه السلام) كان يدعي في لسان الصحابة بهذا اللقب، ويعترفون له بهذا العنوان. قال في النهاية في حديث أبي ذرّ: قال يصف عليّاً (عليه السلام): «إِنَّهُ لَعَالِمُ الْأَرْضِ وَزِرُّهَا الّذِي تَسْكُنُ إِلَيْهِ»، أي قوامها، وأصله من زرّ القلب، وهو عظم صغير يكون قوام القلب به، وأخرج الهرويّ هذا الحديث عن سلمان. انتهي كلام ابن الأثير. ابن الأثير، النهاية، ج2، ص300. وهذا المقام الدالّ عليه المعني المتقدّم الّذي أفصح أبوذرّ وسلمان بثبوته لمولانا عليّ(عليه السلام) هو مقام الولاية الكبري والإمامة العظمي، الّتي لا يمكن تقلّدها إلّا بإذن الله ونصبه، وهو المنصب الإلهيّ الّذي يكون صاحبه والياً ومشرفاً علي جميع أُمور الدين والدنيا بعد النبيّ، وهو مقام الخلافة الّتي لا يليها إلّا أئمّة أهل البيت، أعني الأئمّة الإثني عشر(عليهم السلام)، قال أمير المؤمنين(عليه السلام): «اللَّهُمَّ بَلَي لَا تَخْلُو الْأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لله بِحُجَّةٍ، إِمَّا ظَاهِراً مَشْهُوراً، أَوْ خَائِفاً مَغْمُوراً، لِئَلَّا تَبْطُلَ حُجَجُ اللّهِ وَبَيِّنَاتُهُ». نهج البلاغة، الحكمة 147 (ج4، ص37).

أَوْتَادُهَا وَجِبَالُهَا، بِنَا أَوْتَدَ اللهُ الْأَرْضَ أَنْ

تَسِيخَ بِأَهْلِهَا، فَإِذَا ذَهَبَ الْإِثْنَا

عَشَرَ مِنْ وُلْدِي سَاخَتِ الْأَرْضُ بِأَهْلِهَا وَلَمْ يُنْظَرُوا».((1))

ومنها: أيضاً ما أخرجه أبو جعفر الكليني بهذا الإسناد، عنأبي سعيد رفعه، عن أبي جعفر(عليه السلام) قال: «قَالَ رَسُولُ اللهِ: مِنْ وُلْدِي اثْنَا عَشَرَ نَقِيباً نُجَبَاءُ، مُحَدَّثُونَ، مُفَهَّمُونَ، آخِرُهُمُ الْقَائِمُ بِالْحَقِّ، يَمْلَأُهَا عَدْلاً

1- ([1]) الكليني، الكافي، ج1، ص534، ح 17.

كَمَا مُلِئَتْ جَوْراً».((1))

ومنها أيضاً: ما رواه عن محمد بن يحيي، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر(عليه السلام)، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: «دَخَلْتُ

عَلَي فَاطِمَةَ(عليهما السلام) وَبَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهَا، فَعَدَدْتُ اثْنَيْ عَشَرَ، آخِرُهُمُ الْقَائِمُ(عليه السلام)، ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ، وَثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ».((2))

وأخرجه الشيخ(قدس سره) بسنده عن جابر بن يزيد.((3))

ومنها: ما رواه أيضاً، عن محمد بن يحيي، عن محمد بن الحسين، عن مُسعدة بن زياد، عن أبي عبد الله ومحمد بن الحسين، عن إبراهيم، عن ابن أبي يحيي المدائني، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري، قال: كنت حاضراً لَمّا هلك أبو بكر واستخلف عمر، أقبل يهوديّ من عظماء يهود يثرب، وتزعم يهود المدينة أنّه أعلم أهل زمانه، حتي رفع إلي عمر، فقال له: يا عمر! إنّي جئتك أُريد الإسلام، فإن أخبرتني عمّا أسألك عنه فأنت أعلم أصحاب محمد بالكتاب والسنّة وجميع ما أُريد أن أسأل عنه.

1- ([1]) الكليني، الكافي، ج1، ص534، ح 18.

2- ([2]) الكليني، الكافي، ج1، ص532، ح 9.

3- ([3]) الطوسي، الغيبة، ص139، ح 103.

قال: فقال له عمر: إنّي لستُ هناك، لكنّي أُرشدك إلي مَن هو أعلم أُمّتنا بالكتاب والسنّة وجميع ما قد تسأل عنه، وهو ذاك – فأومأ إلي عليّ(عليه السلام) – ثم ذكر احتجاج اليهوديّ علي عمر، وما سأل أمير المؤمنين عنه ... إلي أن قال: فأخبرني عن هذه الأُمّة كم لها من إمام هدًي؟ وأخبرني عن نبيّكم محمد أين منزله في الجنّة؟ وأخبرني مَن معه في الجنّة؟فقال له أمير المؤمنين(عليه السلام): «إِنَّ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَاماً هُدًي مِنْ ذُرِّيَّةِ نَبِيِّهَا، وَهُمْ مِنِّي، وَأَمَّا مَنْزِلُ نَبِيِّنَا فِي الْجَنَّةِ فَفِي أَفْضَلِهَا وَأَشْرَفِهَا جَنَّةِ عَدْنٍ، وَأَمَّا مَنْ مَعَهُ فِي مَنْزِلِهِ فِيهَا فَهَؤُلَاءِ الْإِثْنَا عَشَرَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ وَأُمُّهُمْ وَجَدَّتُهُمْ وَأُمُّ أُمِّهِمْ وَذَرَارِيهِمْ، لَا يَشْرِكُهُمْ فِيهَا أَحَدٌ».((1))

وأخرجه الشيخ(قدس سره) بهذا الإسناد، إلّا أنّه قال: عن إبراهيم بن أبي يحيي المدني، وقال «فِي مَنْزِلِهِ مِنْهَا» بدل «فِي مَنْزِلِهِ فِيهَا».((2))

ومنها: ما أخرجه الشيخ أبو القاسم عليّ بن محمد بن عليّ الخزّاز القمّي، قال: حدّثنا أبو الفضل محمد بن عبد الله(رحمة الله)، قال: حدّثنا رجاء بن يحيي أبو الحسن اليسرباني((3)) الكاتب، قال: حدّثنا محمد بن علاء –

1- ([1]) الكليني، الكافي، ج1، ص351 – 352، ح 8.

2- ([2]) الطوسي، الغيبة، ص152 – 154، ح 113.

3- ([3]) سند الحديث علي ما في بحار الأنوار هكذا: أبو المفضّل، عن رجاء بن يحيي العبرتائي الكاتب، عن محمد بن خلّاد الباهلي، عن معاذ بن معاذ، عن ابن عون، عن هشام بن زيد، عن أنس بن مالك. المجلسي، بحار الأنوار، ج36، ص309، ح 149.

بسّرَّ من رأي – أبو بكر الباهلي، قال: حـدّثنا معاذ بن معاذ قال: حـدّثنا ابن عوف، عن هشام بن يزيـد، عن أنَس بن مالك، قال: سألت رسول الله ٰ عن حواريّ عيسي؟ فقال: «كَانُوا مِنْ صَفْوَتِهِ وَخِيرَتِهِ، وَكَانوُا اثْنَيْ عَشَرَ ..» إلي أن قال: فقلت: فمن حواريّك يا رسول الله؟ فقال: «اَلْأَئِمَةُ

بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ مِنْ صُلْبِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ، وَهُمْ حَوَارِيَّ وَأَنْصَاري (أَنْصَارُ دِينِي)، عَلَيْهِمْ مِنَ اللهِ التَّحيَّةُ وَالسَّلَامُ».((1))

ومنها: ما خرّجه الشـيخ الخزّاز قال: حدّثني محمد بن وهبان البصـري، قال: حدّثني داود بن الهيثم بن إسـحاق النحوي، قال:حدثّني جدّي إسـحاق بن البهلول، قال: حـدّثني طلحة بن زيد الرقّي، عن الزبير بن عطاء، عن عمير بن هاني العيسـي، عن جنادة بن أبي اُميّة، قال: دخلت علي الحسن بن عليّ بن أبي طالب(عليهما السـلام) في مرضه ... – إلي أن قال: – فقلت: يا مولاي، ما لك لا تعالـج نفسك؟ فقال: «يَا عَبْدَ الله، بِمَاذَا أُعَالِجُ الْمَوْتَ؟»، فقلت: إنّا لله وإنّا إليه راجعون. ثمّ التفت إليّ

1– ([4]) الخزّاز القمّي، كفاية الأثر، باب ما جاء عن أنس بن مالك عن النبيّ ٰ، ص68 – 69.

فقال: «وَاللّهِ إِنَّهُ لَعَهْدٌ عَهِدَهُ إِلَيْنَا رَسُولُ اللهِ(صلي الله عليه و آله و سلم)، إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ يَمْلِكُهُ اثْنَا عَشَرَ إِمَاماً مِنْ وُلْدِ عَلِيٍّ (عليه السلام) وَ فَاطِمَةَ(عليهما السلام) مَا مِنَّا إِلَّا مَسْمُومٌ أَوْ مَقْتُولٌ».((1))

هذا ما عثرت عليه من الأخبار ممّا قد يُوهِم ظاهره خلاف ما دلّت عليه الأخبار المتواترة، من حصر الأئمّة في الإثني عشر، وأنّ أوّلهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب(عليهم السلام).

1- ([1]) الخزّاز القمّي ، كفاية الأثر، باب ما جاء عن الحسن(عليه السلام)، ص226 - 227.

أمّا الكلام في أسنادها

فنقول: أمّا الرواية الأُولي والثانية فقد صـرّح العلّامة المجلسـي(رحمة الله) في مرآة العقول بمجهوليّتهما((1))، وإنّما جعلتا روايتين وتكرّر نقلهما في الكافي؛ لتعدّد سـندهما، وإلّا فلا ريب في أنّهما رواية واحدة، رواها زرارة، عن أبي جعفر(عليه السـلام)، كما لا ينبغي الاعتماد علي كلّ واحد من سـنديهما. أمّا السند الأوّل: فمحمد بن يحيي هو أبو جعفر العطّار القميّ من مشايخ الكليني، شيخ أصحابنا في زمانه ثقة عين، كثير الحديث، وعبد الله بن محمد من مشايخه، وهو أخو (بنان) أحمد بن محمد بن عيسـي، فهو ليس بالخشّاب، والصـحيح عبد الله بن محمـد، عن الخشّاب، والظاهر أنّه الحسن بن موسـي الخشّاب، كما وقع في السـند الثاني، وهو من وجوه أصـحابنا، مشـهور كثير العلم والحديث.

وعلّة السند في عليّ بن سماعة؛ لأنّه غير مذكور في كتب الرجال، والمذكور أخوه الحسن بن سماعة، فيمكن وقوع التصحيف فيه، وما في

1- ([1]) المجلسي، مرآة العقول، ج6، ص222، 230.

النسـخة المطبوعة بهامش مرآة العقول، والنسخة الّتي أخرجنا منها الحديث «ابن سماعة»، وعليهما فيحتمل أن يكون هو الحسن بن سماعة بن مهران، وهـو واقفيّ لـم تثبت وثـاقته((1))، ويحتمـل أن يكـون الحسن بن محمـد بن سـماعة، فـإنّه يروي أيضـاً عن عليّ بن الحسن بن رباط((2))، وهو أيضاً من شـيوخ الواقفيّـة، ثقـة، كثير الحديث، وكان يعاند في الوقف، ويتعصّب((3))، ويحتمل أن يكون ابن سـماعة هو محمد بن سماعة بن موسي بن رويد، أو محمد بن سماعة بن مهران، وقد أنكر وجود الثاني صاحب تنقيح المقال.((4))

ص: 24

1- ([1]) الطوسـي، اختيار معرفة الرجال، ج2، ص768 - 769. قال بعض المحقّقين: حسن بن سـماعة هو حسن بن محمد بن سـماعة (الكلباسي، الرسائل الرجالية، ج4، ص326). صـرّح الرجاليّون علي أنّ حسن بن محمد بن سـماعة واقفيّ ولكنّه ثقة. (النجاشـي، رجال، ص40).

2- ([2]) النجاشـي، رجال، ص251؛ الحسـيني التفرشي، نقد الرجال، ج3، ص244. يراجع في ذلـك الاسـتبصار، باب ما يحرم جارية الأب علي الابن أو جاريـة الإبن علي الأب (ج3، ص211، ح 765)، وبـاب أنّه تحجب الأُمّ عن الثلث إلي السـدس بأربع أخوات (ج4، ص141، ح 528)؛ راجع أيضاً: الطوسي، تهذيب الأحكام، ج7، ص291، ح 1221؛ ج9، ص285، ح 1032.

3- ([3]) النجاشي، رجال، ص40؛ العلّامة الحلّي، خلاصة الأقوال، ص333.

4- ([4]) التستري، قـاموس الرجـال، ج9، ص304؛ الخراساني الكرباسـي، إكليل المنهـج، ص197؛ الخوئي، معجم رجال الحـديث، ج17، ص146.

والكلام في ترجيح هذه الاحتمالات بعضـها علي بعض لا ينتهي إلي ما تركن إليه النفس، ويخرج السـند من الجهالة؛ فلذا لا نطيل الكلام في ذلك. فظهر أنّ علّة هذا السـند هو كون الراوي عن عليّ بن الحسن بن رباط مجهولاً، لم يعلم أنّه عليّ بن سـماعة، أو الحسن بن سماعة، أو الحسن بن محمد بن سماعة، أو محمد بن سماعة.

وأمّا عليّ بن الحسن بن رباط فهو ثقة معوَّل عليه، منأصحاب مولانا الرضا(عليه السلام).((1))

وابن أُذَينة شيخ أصحابنا البصريّين، ووجههم، روي عن أبي عبد الله(عليه السلام).((2))

وأمر زرارة في جلالة القدر معلوم.

وأمّا السـند الثاني: فالظاهر أنّ أبا عليّ الأشـعري هو أحمد بن إدريس القمّي، الثقة، الفقيه، كثير الحديث، توفّي بالقرعاء سنة ستٍّ وثلاثمائة.((3))

1- ([1]) النجاشي، رجال، ص251؛ العلّامة الحلّي، خلاصة الأقوال، ص186.

2- ([2]) النجاشي، رجال، ص283؛ العلّامة الحلّي، خلاصة الأقوال، ص211.

3- ([3]) النجاشي، رجال، ص92؛ العلّامة الحلّي، خلاصة الأقوال، ص65.

وأمّا الحسن بن عبد الله أو عبيد الله فهو أيضاً قمّي، ولكنّه مرميٌّ بالغُلوّ((1))، وعليّ بن سماعة – علي ما بيّنّاه – ليس مذكوراً في كتب الرجال، إلّا أنّ الشيخ(قدس سره) ذكر «الحسن بن سماعة» بدل «عليّ بن سماعة»((2))، وهو – كما قرأت – واقفيّ لم تثبت وثاقته((3))، مع أنّ المفيد أيضاً أخرجها عن عليّ بن سماعة ((4))، وبذلك يضعف احتمال التحريف، ويقوي جهالة السند.

ومثل هذا السند غير معتبر أيضاً فلا يعتمد عليه.

وأمّا الحديث الثالث: فمحمد بن يحيي هو أبو جعفر العطّار القمّي المذكور في سند الرواية الأُولي، ومحمد بن أحمد هو محمد بن أحمد بن يحيي، وهو وإن كان جليل القدر ثقة في الحديث إلّا أنّه كان يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمّن أخذ.((5))

1- ([4]) العلّامة الحلّي، خلاصة الأقوال، ص334؛ الخوئي، معجم رجال الحديث، ج5، ص369.

2- ([5]) الطوسي، الغيبة، ص151.

3- ([6]) الطوسي، اختيار معرفة الرجال،ج2، ص768.

4- ([7]) المفيد، الإرشاد، ج2، ص347.

5- ([1]) يراجع في ذلك وغيره ممّا ذكرناه في هذه الرسالة من أحوال الرجال الكتب الرجالية مثل: جامع الرواة، والفهرست، ورجال العلّامة، والنجاشي، والكشّي، وتنقيح المقال، ومنهج المقال وغيرها. النجاشي، رجال، ص348؛ ابن داود الحلّي، رجال، ص164 – 165؛ العلّامة الحلّي، إيضاح الاشتباه، ص277؛ العلّامة الحلّي، خلاصة الأقوال، ص247.

وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من روايته ما رواه عن جماعة سمّاهم، وهو (محمد بن أحمد بن يحيي) صاحب كتاب نوادر الحكمة، له كتاب يعرفه القمّيّون ب- «دبّة شبيب».((1))

ومحمد بن الحسين هو ابن أبي الخطّاب الهمداني، جليل من أصحابنا، ثقة، عين، عظيم القدر، كثير الرواية.((2))

والظاهر أنّ أبا سعيد العُصفوري وأبا سعيد العصفري وعبّاد بن يعقوب الرواجني واحد، كما نبّه عليه شيخنا النوري(رحمة الله).((3))

وقال في جامع

الرواة في عباد بن يعقوب: تقدّم عن «جش» قول بأنّ هذا وأبا سعيد العصفري واحد (مح).((4))

قال ابن حجر: صدوق رافضي.((5)) وعن الذهبي: قال ابوحاتم:

1- ([2]) شبيب فامي كان بقم له دبّة ذات بيوت يعطي منها ما يطلب منه من دهن، فشبّهوا هذا الكتاب بذلك. النجاشي، رجال، ص 348 - 349؛ العلّامة الحلّي، إيضاح الاشتباه، ص277.

2- ([3]) النجاشي، رجال، ص334؛ ابن داود، رجال، ص158؛ العلّامة الحلّي، خلاصة الأقوال، ص240.

3- ([4]) النجاشي، رجال، ص293؛ المحدّث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل، ج1، ص53.

4- ([5]) الأردبيلي، جامع الرواة، ج1، ص429، 431.

5- ([6])ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج1، ص469 - 470؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج5، ص95 - 96؛ الزكي، مقدمة فتح الباري، ص410 - 411.

شيعيّ وثقة((1))، له أخبار المهديّ.((2))

وأمّا عمرو بن ثابت فهو ابن أبي المقدام، من أصحاب مولانا الصادق(عليه السلام)، ثقة علي الأظهر.((3))

وأبو الجارود هو زياد بن منذر، وإليه تُنسب الجارودية((4))، رويت في ذمّه روايات تضمّن بعضها كونه كذّاباً كافراً.((5))

وأمّا الحديث الرابع: فهو مرفوع، وقد عرفت رجال سنده إلي أبي سعيد.

والحديث الخامس: يظهر ضعف سنده ممّا تقدّم في أبي الجارود.

وأمّا الحديث السادس: فقال المجلسي (قدس سره) في مرآة العقول: سنده الأوّل صحيح، لكنّ الظاهر أنّ فيه إرسالاً؛ إذ مسعدة من أصحاب

1- ([1]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص536 - 538؛ الذهبي، ميزان الإعتدال، ج2، ص379.

2- ([2]) الطوسي، الفهرست، ص192؛ الأردبيلي، جامع الرواة، ج1، ص431.

3- ([3]) ابن الغضائري، رجال، ص111.

4- ([4]) الطوسي، رجال، ص135؛ ابن شهر آشوب، معالم العلماء، ص87؛ العلّامة الحلّي، خلاصة الأقوال، ص348؛ ابن داود الحلّي، رجال، ص246.

5- ([5])الأردبيلي، جامع الرواة، ج1، ص339؛ الحسيني التفرشي، نقد الرجال، ج2، ص278 - 280.

الصادق(عليه السلام)، ومحمد بن الحسين ابن أبي الخطّاب، من أصحاب الجواد والهادي والعسكري(عليهم السلام)، لكن يروي هارون بن مسلم عنه كثيراً، مع أنّه قال النجاشي فيه: لقي أبا محمد وأبا الحسن، فيحتمل أن يكون مسعدة معمّراً، روي عنه محمد.((1))

أقول: لا يدفع بذلك احتمال الإرسال؛ لبعد عدم فوز مثل مسعدة بن زياد بلقاء مولانا الكاظم والرضا والجواد(عليهم السلام) في مدّة تزيد علي خمسين سنة، وعدم روايته عنهم ولو بالمكاتبة، أوبالواسطة، فالظاهر أنّه توفّي في زمان الصادق(عليه السلام)، وقد قبض في شوّال سنة ثمان وأربعين ومائة، أو أوائل عصر الكاظم(عليه السلام)، ومحمد بن الحسين ابن أبي الخطّاب، توفّي في سنة اثنتين وستّين ومائتين، وبذلك يستبعد رواية محمد بن الحسين عنه بلا واسطة، بل ورواية هارون بن مسلم، فبقي احتمال الإرسال علي حاله، والله أعلم.

وأمّا السند الثاني فمجهول عامّي، كما صرّح به في مرآة

العقول.((2))

وأمّا الحديث السابع: فضعيف، لم نعثر علي بعض رجاله في ما عندنا

1- ([6]) المجلسي، مرآة العقول، ج6، ص223.

2- ([1]) المجلسي، مرآة العقول، ج6، ص223.

من كتب رجال الشيعة.

والحـديث الثامن: أيضاً لم نعرف بعض رجاله، ولا يخفي عليك، أنّ الأحاديث والنصوص المخرّجـة في كفاية الأثر أكثر رجالها وأسـنادها من العامّـة، فإنّ مؤلّفه(رحمـة الله) صـنّف هذا الكتاب لتخريج ما روي بأسانيدهم في النصّ علي الأئمّة الإثني عشـر(عليهم السـلام)، فلا اعتـداد بما في هـذين الخبرين (السابع والثامن) إن ثبت أنّ ظاهر بعض ألفاظهما يخالف مذهب الحقّ، ولا يقبل التأويل، بعدما ملأ الخزّاز كتابه هـذا بالأحاديث الصـريحة علي عـددهم، وأسـمائهم، وأوصافهم من طرق العامّـة، فراجع كتابه حتي تعرف كثرة هـذه الأحاديث من طرقهم.

هذا تمام الكلام في أسناد هذه الأحاديث، وقد عرفت عللها، وأنّها بنفسها لا تنهض حجّةً، ولا يُعتَمَد عليها.

ص: 30

متون الأحاديث

اعلم أنّ متن الحديث الأوّل والثاني واحد، وحيث إنّ المرويّ عنه في كليهما أيضاً واحد، وينتهي سند كلّ واحد منهما إلي عليّ بن الحسن بن رباط، عن ابن أُذينة، عن زرارة، فلا ريب في اتّحادهما، كما نبّهنا عليه.

والظاهر أنّه وقع في هذا المتن تحريف، فإنّ المفيد(قدس سره) أخرج هذا الحديث بسنده عن الكليني(قدس سره)، ومتنه هكذا: «الْإِثْنَا عَشَرَ الْأَئِمَّةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ كُلُّهُمْ مُحَدَّثٌ، عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَحَدَ عَشَرَ مِنْ وُلْدِهِ، وَرَسُولُ الله(صلي الله عليه و آله و سلم) وَعَلِيٌّ هُمَا الْوَالِدَانِ».((1))

وأخرجه الصدوق(قدس سره) أيضاً عن محمد بن عليّ ماجيلويه(رحمة الله) عن الكليني(رحمة الله) بهذا اللفظ: «إِثْنَا عَشَرَ إِمَاماً مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ(عليهم السلام) كُلُّهُمْ مُحَدَّثُونَ بَعْدَ رَسُولِ اللّهِ(صلي الله عليه و آله و سلم)، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ(عليه السلام) مِنْهُمْ».((2))

1- ([1]) المفيد، الإرشاد، ج2، ص347.

2- ([2]) الصدوق، الخصال، ص480، ح 49؛ الصدوق، عيون أخبار الرضا(عليه السلام)، ج2، ص60، ح24.

فالمعوّل علي روايـة المفيـد والصـدوق عن الكليني، فإنّها كما توافق غيرها من الروايات المتواترة توافق عنوان الباب الّذي أخرج الكليني فيه هذا الحديث، وتوافق الأخبار المخرّجة في نفس هذا الباب.

وأظنّ أنّ التحريف في هذا المتن ناتج عن نقل معني الحديث ومضـمونه، دون التقيّد بألفاظه، فاشـتبه علي بعض الرواة، أو أنّ الناقل تسامح في مقام النقل اتّكالاً علي وضوح كون عدد الأئمّة اثني عشـر، وأنّ أمير المؤمنين(عليه السـلام) منهم وأوّلهم، وليس خارجاً عنهم، فلا تجد في فرق المسلمين من كان معتقداً بهذا العدد، ولا يري أنّ أمير المؤمنين(عليه السلام) منهم.

وكيف كان فالاعتماد علي متن الحديث علي لفظ الإرشاد، والخصال، وعيون أخبار الرضا(عليه السلام).

وأمّـا متن الخبر الثـالث والرابع: فلا ريب أيضاً في وقوع التصـحيف فيهما، فإنّ أصل أبي سـعيد الّـذي روي عنه هـذان الخبران من الأُصول الموجودة عنـدنا، وفيه تسـعة عشـر حـديثاً، ولفظ الحـديث السادس في هـذا الأصل هكـذا: «إِنِّي وَأَحَدَ عَشَـرَ مِنْ وُلْدِي، وَأَنْتَ يَا عَلِيُّ! زِرُّ الْأَرْضِ، أَعْنِي أَوْتَادُهَا جِبَالُهَا»، وَقَالَ: «وَتَّدَ اللهُ الْأَرْضَ أَنْ تَسِيخَ بِأَهْلِهَا، فَإِذَا ذَهَبَ

الْأَحَدَ عَشَرَ مِنْ وُلْدِي سَاخَتِ الْأَرْضُ بِأَهْلِهَا وَلَمْ يُنْظَرُوا».((1))

وهذا المتن كما تري تامّ مستقيم.

ولفظ الحديث الرابع: قال: «قَالَ رَسُولُ اللهِ: مِنْ وُلْدِي أَحَدَ عَشَرَ نَقِيباً نَجيباً [نُقَبَاءُ، نَجَبَاءُ، خ ل] مُحَدَّثُونَ، مُفَهَّمُونَ، آخِرُهُمُ الْقَائِمُ بِالْحَقِّ، يَمْلَأُهَا [الْأَرْضَ خ ل]عَدْلاً كَمَا مُلِئَتْ جَوْراً».((2))وهذا المتن أيضاً موافق لألفاظ سائر الأحاديث المتواترة.

وأمّا الخبر الخامس: فقد أخرجه الصدوق بطريقين عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر(عليه السلام)، عن جابر بن عبد الله الأنصاري بهذا اللفظ: قَالَ: دَخَلْتُ عَلَي فَاطِمَةَ وَبَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ فيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ، فَعَدَدْتُ اثْنَيْ عَشَرَ، آخِرُهُمُ الْقَائِمُ(عليه السلام)، ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ، وَأَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ(عليهم السلام)».((3))

1- ([1]) الأُصول الستّة عشر، أصل أبي سعيد، ص140، ح 6.

2- ([2]) الأُصول الستّة عشر، أصل أبي سعيد، ص139، ح 4؛ ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج1، ص258. وفي حديث أبي جعفر(عليه السلام) قال: «قَالَ رَسُولُ الله(صلي الله عليه و آله و سلم): مِنْ أَهْلِ بَيْتِي اثْنَا عَشَرَ نَقِيباً مُحَدَّثُونَ، مُفَهَّمُونَ، مِنْهُمُ الْقَائِمُ بِالْحَقِّ يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلاً كَمَا مُلِئَتْ جَوْراً». وهذا اللفظ أيضاً موافق لألفاظ سائر الروايات المعتبرة.

3- ([1]) الصدوق، عيون أخبار الرضا(عليه السلام)، ج2، ص52، ح 6 و 7.

وأخرجه أيضاً في كمال الدين بهذا اللفظ.((1))

وأوضح من ذلك شاهداً علي وقوع التحريف في خبر الكافي وأنّه مختصر من متنه الطويل، ما أخرجه الصدوق(قدس سره) قال: حدّثنا عليّ بن الحسين بن شاذويه المؤدّب، وأحمد بن هارون القاضي – رضي الله عنهما – قالا: حدّثنا محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي، عن مالك السلولي، عن درست بن عبد الحميد، عن عبد الله بن القاسم، عن عبدالله بن جبلّة، عن أبي السفاتج، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن عليّ الباقر(عليهما السلام)، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: دخلتُ علي مولاتي فاطمة ٰ وقُدّامها لوح يكاد ضوؤه يُغشي الأبصار، فيه اثنا عشر اسماً، ثلاثة في ظاهره، وثلاثة في باطنه، وثلاثة أسماء في آخره، وثلاثة أسماء في طرفه، فعددتها فإذا هي اثنا عشر اسماً، فقلت: أسماء من هؤلاء؟ قالت: «هَذِهِ

أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ، أَوَّلُهُمْ ابْنُ عَمِّي، وَأَحَدَ عَشَرَ مِنْ وُلْدِي، آخِرُهُمُ الْقَائِمُ (عليهم السلام)» قال جابر: فرأيت فيها محمّداً محمّداً محمّداً في ثلاثة مواضع، وعليّاً وعليّاً وعليّاً وعليّاً فيأربعة مواضع.((2))

1- ([2]) الصدوق، كمال الدين، ص269، ح 13، ص311 – 312، ح 3، ص313، ح 4.

2- ([1]) الصدوق، كمال الدين، ص311، ح 2؛ صدوق، عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، ج2، ص51 – 52، ح 5.

فالعارف الخبير بفنّ الحديث يعرف أنّ ما رواه الكليني في الكافي، والصدوق في عيون

أخبار الرضا(عليه السلام) وكمال الدين، والشيخ في الغيبة هو مختصر هذا الحديث.

وأمّا متن الحديث السادس: فالظاهر أنّ موضوعه هو مجيء يهوديّ إلي عمر للسؤال عمّا أراد، وأنّ عمر أرشده إلي أمير المؤمنين (عليه السلام)، هو بعينه موضوع ما رواه الكليني أيضاً في هذا الباب((1)). وما رواه الصدوق في كمال الدين عن أبي الطفيل((2))،. وما رواه بسنده أيضاً في كمال الدين عن أبي عبد الله (عليه السلام)((3))، وفي عيون أخبار الرضا(عليه السلام)((4))، وفي الخصال((5))، وفي مقتضب الأثر، عن عمر بن سلمة((6))، وأخرجه في ينابيع المودَّة، عن عامر بن واثلة((7))، وفي فرائد السمطين ((8)).

1- ([2]) الكليني، الكافي، ج1، ص529 - 530، ح5.

2- ([3]) الصدوق، كمال الدين، ص294 - 296، ح3.

3- ([4]) الصدوق، كمال الدين، ص297 - 302، ح5 - 8.

4- ([5]) الصدوق، عيون أخبار الرضا(عليه السلام)، ج2، ص56 - 57، ح 19.

5- ([6]) الصدوق، الخصال، ص476 - 477، ح 40.

6- ([7]) الجوهري، مقتضب الأثر، ص14 - 18.

7- ([8]) القندوزي، ينابيع المودّة، ج3، ص285 - 287.

8- ([9]) الحموئي، فرائد السمطين، ج2، ص240، ح 12.

فالظاهر أنّ كلّ هذه الأحاديث حكاية عن واقعة واحدة، ولفظ الحديث في بعضها: «إِنَّ لِمُحَمَّدٍ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامَ عَدْلٍ».

وفي بعضها: «يَكُونُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا اثْنَا عَشَرَ إِمَاماً عَدْلاً، وَالَّذِينَ يَسْكُنُونَ مَعَهُ فِي الْجَنَّةِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ الْإِثْنَا عَشَرَ».

وفي بعضها: «فَإِنَّ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ اثْنَيْ عَشَرَ إِماماً هَادِينَمَهْدِيِّينَ»، وأمّا قولك: «مَنْ مَعَ مُحَمَّدٍ مِنْ أُمَّتِهِ فِي الْجَنَّةِ، فَهَؤُلَاءِ الْإِثْنَا عَشَرَ أَئِمَّةُ الْهُدَي».

وفي بعضها: «إِنَّ لِمُحَمَّدٍ مِنَ الْخُلَفَاءِ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَاماً عَدْلاً، وَيَسْكُنُ مَعَ مُحَمَّدٍ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ مَعَهُ أُولَئِكَ الْإِثْنَا عَشَرَ الْأَئِمَّةُ الْعَدْلُ».

ولفظ بعضها: «يَا هَارُونِيُّ لِمُحَمَّدٍ بَعْدَهُ اثْنَا عَشَرَ إِمَاماً عَدْلاً وَمَنْزِلُ مُحَمَّدٍ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ، وَالَّذِينَ يَسْكُنُونَ مَعَهُ هَؤُلَاءِ الْإِثْنَا عَشَرَ».

وبعضها هكذا: قَالَ: كَمْ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ إِمَامٍ هُدًي لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ؟ قَالَ: «إِثْنَا عَشَرَ إِماماً». قَالَ: فَمَنْ يَنْزِلُ مَعَهُ - يعني مَعَ النَّبي(صلي الله عليه و آله و سلم) - فِي مَنْزِلِهِ قَالَ: «إِثْنَاعَشَرَ إِمَاماً».

وبهذه المتون المعتبرة جدّاً يصحّح متن الحديث المرويّ عن أبي سعيد الخُدري، وتشهد كلّها بوقوع التصحيف فيه، أو المسامحة في نقل ألفا ظه

أو مضمونه، فلا ريب في أنّ المعتمد عليه هو هذه المتون الكثيرة.((1))

وأمّا الحديث السابع: فلم أعثر بعدُ علي متن آخر له.

وأمّا الحديث الثامن: فقد روي في كفاية

الأثر في الباب الّذي روي فيه هذا الحديث حديثاً آخر عن مولانا الإمام أبي محمد الحسن السبط(عليه السلام) أيضاً، وساق الكلام إلي أن قال: «وَلَقَدْ حَدَّثَنِي (حَبيبي) جَدِّي رَسُولُ اللهِ: أَنَّ الْأَمْرَ يَمْلِكُهُ اثْنَا عَشَرَ إِمَاماً مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَصَفْوَتِهِ».((2))

وهذا المتن خال من الإشكال، ولا يبعد اتّحاده مع ما رواه جنادة بن أبي أُميّة عنه(عليه السلام)، بل الظاهر اتّحادهما.وعمدة السبب في هذا الاختلاف في ألفاظ بعض الأحاديث، رواية الحديث بالمضمون والمدلول، وغفلة بعض الرواة أو تسامحه وعدم اهتمامه بحفظ لفظ المعصوم، فلابدّ من تصحيح مثل هذه المتون بغيرها من المتون المعلومة صحّتها، ولابدّ في ذلك من الرجوع إلي خبراء الفنّ العارفين بالمتون السليمة والسقيمة. وعندي أنّ هذا الفنّ – يعني معرفة المتون – من مهمّات علم الحديث.

1- ([1]) راجع: المجلسي، بحار الأنوار، ج36، ص373 – 383، الباب 42، باب نصّ أمير المؤمنين(عليه السلام) علي الأئمّة(عليهم السلام).

2- ([2]) الخزّاز القمّي، كفاية الأثر، ص162؛ راجع: المجلسي، بحار الأنوار، ج43، ص364.

هذا تمام الكلام في أسناد هذه الأحاديث ومتونها.

ولقد ظهر لك ممّا تقدّم أنّ هذه الأسانيد بنفسها لا تنهض حجّةً في قبال الأحاديث المتواترة وأسانيدها، بل ليست بحجّة مطلقاً، كما أنّ هذه المتون أيضاً لا يُحتَجُّ بها، فإذا كان ولابدّ من الاحتجاج بها فلا يحتجّ إلّا بما هو خال من الإشكال، مؤيّد بغيره، فإنّ الأخبار يُقوّي بعضها بعضاً.

وعليه فلا حاجة لنا إلي النظر في المتون المذكورة وتأويلها وشرحها، علي ما يوافق المذهب واتّفق عليه أهل الحقّ.

ولكن لا بأس بإجراء الكلام في ذلك أيضاً؛ تتميماً للفائدة؛ وحرصاً علي دفع هذه الشبهة؛ ووفاءً بما وعدناه في ابتداء هذه الرسالة.

ص: 38

ما يصحّ أن يقال في توجيه هذه الأحاديث

اعلم أوّلاً أنّ بعض هـذه المتون ظاهر في انحصار الأئمّـة في الإثني عشـر، وخروج أمير المؤمنين(عليه السـلام) منهم، كالحديث السادس والسـابع والثامن، بل الأوّل والثاني، وهـذا مخالف للضـرورة وإجماع الكلّ من عصـر المعصومين(عليهم السـلام) إلي زماننا هـذا، وهـذا الإجماع والضـرورة قرينـة قطعيـة علي عـدم إرادة ظاهرها، وأنّ الكلام علي فرض صـدوره جري علي ما جري للغلبـة؛ أو لكون أكثرهم من صلب عليّ، أو من ذريّة رسول الله.

أو أنّه قد استُعير لفظ «الذرّية» للعترة، وأُريد بها ما يعمّ الولادة الحقيقية والمجازية، أو لوجوه أُخري مذكورة في البحار وفي مرآة

العقول.((1))

وثانياً: الظاهر أنّ كلّ من أخرج هذه الأحاديث - كشيخنا

1- ([1]) أُنظر: المجلسي، بحار الأنوار، ج36، ص382؛ المجلسي، مرآة العقول، ج6، ص226 - 227.

الكليني(قدس سره)، ومشايخه وتلامذته – إنّما أخرجوها في باب ما جاء في الإثني عشر والنصّ عليهم؛ لأنّهم رأوا أنّ هذه المتون تقبل الجمع مع غيرها من الروايات، وبذلك يرتفع التنافي بينهما علي فرض وجوده.

وثالثاً: إنّنا إذا سبرنا الأحاديث يتحصّل لنا منها أنّهم(عليهم السلام) سلكوا في إطلاقاتهم وألفاظهم في هذا الباب مسلك المجاز، فأطلقوا علي الأئمّة(عليهم السلام) ذرّية رسول الله ، أو ولده، أو أنّهم من ولد عليّ وفاطمة تغليباً؛ لكون أكثرهم من ذرّية رسول الله ومن ولد عليّ وفاطمة ؛ ولمعلومية أنّ أمير المؤمنين(عليه السلام) ليس من ذرّية رسول الله ومن ولد فاطمة ، وبهذا الشاهد يرتفع الإشكال.

فمن الأخبار الّتي أُطلق فيها لفظ «الذرّية» علي جميعهم ما أخرجه الخزّاز بسنده، عن مولانا سيّد الشهداء الحسين(عليه السلام) قال: دخل أعرابيّ علي رسول الله يريد الإسلام، ومعه ضَبّ...، وساق الحديث إلي أن قال: فقال الأعرابيّ: أشهد أن لا إله إلّا الله، وأنّك رسول الله حقّاً، فأخبرني يا رسول الله هل يكون بعدك نبيّ؟ قال: «لَا، أَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ وَلَكِنْ يَكُونُ أَئِمَّةٌ مِنْ ذُرِّيَّتِي قَوَّامُونَ بِالْقِسْطِ كَعَدَدِ نُقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَوَّلُهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ هُوَ الْإِمَامُ وَالْخَلِيفَةُ بَعْدِي وَتِسْعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ مِنْ صُلْبِ هَذَا، – وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَي صَدْرِي – وَالْقَائِمُ تَاسِعُهُمْ يَقُومُ بِالدِّينِ فِي

آخِرِ الزَّمَانِ كَمَا قُمْتُ فِي أَوَّلِهِ...» الحديث.((1))

فمثل هذا الحديث صريح في أنّ هذه الإطلاقات والتعبيرات إنّما صدرت مجازاً واتّكالاً علي القرينة ووضوح المراد.

وأمّا الحديث الثالث: فيحتمل فيه أن تكون فاطمة ٰ مشمولةً به ضمن لفظ «الإثني عشر»، بل إنّ ذلك هو الظاهر من الحديث،ومن قوله ٰ: «إِنِّي وَاثْنَي عَشَرَ مِنْ وُلْدي، وَأَنْتَ يَا عَلِيُّ! رِزُّ الْأَرْضِ».

هذا، مضافاً إلي صحّة إطلاق الولد علي أمير المؤمنين وعلي سائر الأئمّة تغليباً، وعطف «أنت» عليه من قبيل عطف الخاصّ علي العامّ تأكيداً وتشريفاً، كعطف جبرئيل علي الملائكة.((2))

وفي الحديث الرابع أيضاً إنّما قال: «من ولدي» تغليباً؛ أو لكون أكثرهم من ولده.

والحديث الخامس: أيضاً مثله، ويمكن أن يكون المراد من قوله:

1- ([1]) الخزّاز القمّي، كفاية الأثر، ص172 - 174، باب ما روي عن الحسين بن عليّ(عليهما السلام) عن رسول الله ٰ في النصوص علي الأئمّة الإثني عشر(عليهم السلام)؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج36، ص342 - 343، ح 208، وكتابنا منتخب الأثر، ص87 - 88، الفصل 1، الباب 7، ح 17.
2- ([1]) المجلسي، بحار الأنوار، ج36، ص260.

«فعددت» يعني فعددتهم مع والدهم اثني عشر، آخرهم القائم، ثلاثة منهم – أي من ولدها – محمد، وثلاثة منهم – أي من ولدها – عليّ، حيث إنّه لا حاجة في مثل هذا المقام إلي ذكر أمير المؤمنين(عليه السلام)؛ لأنّه كان معروفاً بالإمامة، فلا يشكّ في إمامته من رأي الإمامة في ولده، وإنّما أخبر الراوي عن سائر من اسمه عليّ؛ لأنّه لم تُعلَم إمامتهم كما عُلِمت إمامة أمير المؤمنين(عليه السلام)، مع أنّ منهم من لم يكن موجوداً في ذلك الزمان، وهما اثنان: الإمام عليّ بن موسي الرضا، والإمام عليّ بن محمد النقيّ(عليهما السلام).

وحاصل ما ذكرناه في علل هذه الأحاديث أُمور:

1. إنّ أسنادها غير معتبرة، فلا يجوز الاعتماد عليها بنفسها.

2. إنّ متونها مصحّفة محرّفة، يشهد بتصحيفها وتحريفها غيرها من الروايات المتواترة، فينبغي تصحيح متونها بها.

3. إنّ لبعضها متوناً أُخري بألفاظ صحيحة وسليمة من الإشكال، فينبغي أن يكون الاعتماد عليها، لا عَلي غيرها.

4. وعلي فرض صحّة صدور هذه المتون فاللازم إنّما هو الجمع بينها وبين سائر الروايات بما ذكرنا، من حملها علي التجوّز والتغليب،

وغيرهما ممّا لا يأبي العرف وأهل اللسان صحّته.

فإن قلت: فما وجه تخريج هذه الأحاديث في الجامع الكافي مع ما فيها من العلل، ولزوم حمل ألفاظها علي المجاز وترك ظواهرها؟

قلت أوّلاً: إنّ استعمال المجازات ليس خارجاً عن قانون المحاورة، وليس استعمال الألفاظ في معانيها المجازية أقلّ من استعمالها في معانيها الحقيقية لو لم يكن أكثر، ولا فرق في حجّية ظواهر الألفاظ بين الاستعمالات الحقيقية والمجازية، فكلّهما حجّة عند أهل اللسان.

وثانياً: إنّ مَهَرة فنّ الحديث العارفين بعلل الأحاديث، وما وقع فيها من التغيير والتصحيف إسناداً أو متناً لا يطرحون الحديث بمجرّد هذه العلل بعد وضوح مورد التصحيف والتغيير، فكثيراً ما نري في كتب الخاصّة والعامّة أنّهم يصحّحون الأسانيد وأسماء رجالها وطبقاتها بغيرها، ويصحّحون ألفاظ الحديث أيضاً بألفاظ حديث آخر، ويحملون بعض الألفاظ علي المجاز بقرينة غيرها من الروايات، ولا يشكّون في ذلك.

فبناءً علي ما تقدّم نقول: إنّ الكليني(قدس سره)، الخرّيت في صناعة معرفة الحديث إنّما أدخل هذه الأخبار في باب ما جاء في الأئمّة الإثني عشر

والنصّ عليهم؛ لعلمه الأكيد بأنْ ليس لهذه الأخبار محامل أُخري غير التنصيص علي الأئمّة الإثني عشر(عليهم السلام)، فلا يجوز رفع اليد عنها وتركها وطرحها، فإنّ ذلك لا يصدر إلّا من الجاهل الّذي لا يعرف أحوال الأحاديث، ولا يدري أنّ الأخبار يفسّر بعضها بعضاً، ويبيّن بعضها إجمال بعضها الآخر، وأنّ أسنادها تقوّي وتعتمد عليها بغيرها.

هذا ما وفّقنا الله تعالي إليه من الكتابة حول هذه الأحاديث الشريفة مع كمال الاستعجال، وكثرة المشاغل، وتشتّت البال، وقد ظهر بما لا مزيد عليه صحّة الاستناد والاعتماد عليها لإثبات إمامة الأئمّة الاثني عشر(عليهم السلام)، الّذين هم سادتنا، وشفعاؤنا، وأوّلهمأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب(عليه السلام)، وبعده ابنه الحسن(عليه السلام)، وبعده الحسين(عليه السلام)، وبعده ابنه عليّ بن الحسين(عليهما السلام)، وبعده ابنه محمد بن عليّ الباقر(عليهما السلام)، وبعده جعفر بن محمد الصادق(عليهما السلام)، وبعده موسي بن جعفر الكاظم(عليهما السلام)، وبعده عليّ بن موسي الرضا(عليهما السلام)، وبعده محمد بن عليّ الجواد(عليهما السلام)، وبعده عليّ بن محمد النقيّ(عليهما السلام)، وبعده الحسن بن عليّ العسكريّ الأمين(عليهما السلام)، وبعده ابنه مولانا وسيّدنا ناموس الدهر، ووليّ العصر الحجّة بن الحسن

المهديّ، عجّل الله تعالي فرجه، وصلوات الله وسلامه عليه وعلي آبائه الطاهرين.

اللّهمّ اجعلنا من أنصاره وأعوانه ومقوّي سلطانه.

قد تمّ تأليف هذه الرسالة في اليوم السابع والعشرين من جمادي الثانية من شهور سنة 1391 ه.

قم المشرّفة

لطف الله الصافي الگلپايگاني

مصادر التحقيق

1. القرآن الكريم.

2. اختيار معرفة الرجال، الطوسي، محمد بن الحسن (م.460ق.)، قم، مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث، 1404ق.

3. الإرشاد في معرفة حجج الله علي العباد، المفيد، محمد بن محمد (م. 413ق.)، بيروت، دار المفيد، 1414ق.

4. الاستبصار، الطوسي، محمد بن الحسن (م. 460ق.)، طهران، دار الكتب الاسلاميّة، 1390ق.

5. الأُصول الستّة عشر من الأُصول الأوّلية (كتاب أبي سعيد عباد العصفري)، قم، دار الحديث، 1423ق.

6. إكليل المنهج في تحقيق المطلب، الخراساني الكرباسي، محمد جعفر بن محمد طاهر (م. 1175ق.)، قم، دار الحديث، 1425ق.

7. إيضاح الاشتباه، العلّامة الحلّي، حسن بن يوسف (م. 726ق.)، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1411ق.

8. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار(عليهم السلام)، المجلسي، محمد باقر (م. 1111ق.)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1403ق.

9.تاريخ بغداد، خطيب البغدادي، أحمد بن عليّ (م. 463ق.)، بيروت، دار الكتب العلمية، 1417ق.

10. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن عليّ(م. 852ق.)، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415ق.

11.تهذيب الأحكام، الطوسي، محمد بن الحسن (م. 460ق.)، طهران، دار الكتب الإسلامية، 1364ش.

12.تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن عليّ (م. 852ق.)، بيروت، دار الفكر، 1404ق.

13.جامع الرواة، الأردبيلي، محمد بن عليّ (م. 1101ق.)، قم، مكتبة المرعشي النجفي، 1403ق.

14.خاتمة مستدرك الوسائل، المحدّث النوري، ميرزا حسين (م. 1320ق.)، بيروت، مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث، 1417ق.

15.الخصال، الصدوق، محمد بن عليّ (م. 381ق.)، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1403ق.

16.خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلّامة الحلّي، حسن بن يوسف (م. 726ق.)، قم، مؤسّسة نشر الفقاهة، 1417ق.

17.رجال ابن داود، ابن داود الحلّي، حسن بن عليّ (م. 707ق.)، النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية، 1392ق.

18.رجال الطوسي، الطوسي، محمد بن الحسن (م. 460ق.)، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1415ق.

19.رجال النجاشي، النجاشي، أحمد بن عليّ (م. 450ق.)، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1416ق.

20. الرجال، ابن الغضائري، أحمد بن حسين (م. قرن5)، قم، دار الحديث، 1422ق.

21. الرسائل الرجالية، الكلباسي، محمد بن محمد إبراهيم (م. 1315ق.)، قم، دار الحديث، 1422ق.

22. سنن أبي داود، أبو داود السجستاني، سليمان بن أشعث (م. 275ق.)، بيروت، دار الفكر، 1410ق.

23.سنن الترمذي، الترمذي، محمد بن عيسي (م. 279ق.)،بيروت، دار الفكر، 1403ق.

24.سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد (م. 748ق.)، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1413ق.

25.صحيح البخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل (م. 256ق.)، بيروت، دار الفكر، 1401ق.

26.صحيح مسلم، مسلم النيسابوري، مسلم بن الحجّاج (م. 261ق.)، بيروت، دار الفكر.

27.عيون أخبار الرضا(عليه السلام)، الصدوق، محمد بن عليّ (م. 381ق.)، بيروت، مؤسّسة الأعلمي، 1404ق.

28.الغيبة، الطوسي، محمد بن الحسن (م. 460ق.)، قم، مؤسّسة المعارف الإسلامية، 1411ق.

29.فرائد السمطين في فضائل المصطفي والمرتضي والبتول والسبطين(عليهم السلام)، الحموئي، إبراهيم بن محمد (م.730ق.).

30.الفهرست، الطوسي، محمد بن الحسن (م. 460ق.)، قم، مؤسّسة نشر الفقاهة، 1417ق.

31.قاموس الرجال، التستري، محمد تقي (م. 1320ق.)، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1419ق.

32.القاموس المحيط، الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب (م. 817ق.)،

بيروت، دار المعرفة، 1404ق.

33. الكافي، الكليني، محمد بن يعقوب (م. 329ق.)، طهران، دار الكتب الإسلامية، 1363ش.

34. كفاية الأثر في النصّ علي الأئمّة الإثني عشر(عليهم السلام)، الخزّاز القمّي، عليّ بن محمد (م. 400ق.)، قم، منشورات بيدار، 1401 ق.

35. كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، محمد بن عليّ (م. 381ق.)، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1405ق

36.مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، محمد باقر (م. 1111ق.)، طهران، دار الكتب الإسلامية، 1404ق.

37.المستدرك علي الصحيحين، الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (م.405ق.)، بيروت، دار المعرفة.

38.مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، الشيباني (م. 241ق.)، بيروت، دار صادر.

39.معالم العلماء، ابن شهر آشوب، محمد بن عليّ (م. 588ق.)، قم.

40.معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الرواة، الخوئي، السيّد أبو القاسم الموسوي (م. 1413ق.)، 1413ق.

41.مقتضب الأثر في النصّ علي الأئمّة الإثني عشر(عليهم السلام)، الجوهري، أحمد بن عبيد الله (م. 401ق.)، قم، مكتبة الطباطبائي.

42.مقدّمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن عليّ (م.852ق.)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1408 ق.

43.مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، محمد بن عليّ (م. 588ق.)، النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية، 1376ق.

44.منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر(عليه السلام)، الصافي الگلپايگاني، لطف الله، طهران، مكتبة الصدر.

45. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، محمد بن أحمد (م. 748ق.)، بيروت، دار المعرفة.

46. نقد الرجال، الحسيني التفرشي، السيّد مصطفي (م. قرن 11)، قم، مؤسّسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث، 1418ق.

47النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، مبارك بن محمد(م. 606ق.) قم، منشورات إسماعيليان، 1364ش.

48.نهج البلاغة، الإمام عليّ بن أبي طالب(عليه السلام)، الشريف الرضي، تحقيق وشرح محمد عبده، بيروت، دار المعرفة، 1412ق.

49.ينابيع المودّة لذوي القربي، القندوزي، سليمان بن إبراهيم (م. 1294ق.)، دار الأُسوة، 1416ق.

ص: 53

الفهرس

المقدّمة. 5

أمّا الأحاديث.15

أمّا الكلام في أسنادها.23

متون الأحاديث.31

ما يصحّ أن يقال في توجيه هذه الأحاديث.39

مصادر التحقيق.47

ص: 55

آثار سماحة آية الله العظمي الصافي الگلپايگاني مدّ ظلّه الوارف

الصورة

ص: 57

الصورة

ص: 58

الصورة

ص: 59

الصورة

ص: 60

الصورة

ص: 61

الصورة

ص: 62

الصورة

ص: 63

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: 9

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم 129، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹